مستقبل الشرق الأوسط بعد مجيء دونالد ترامب لولايته الثانية ٢٠٢٥

- العراق أنموذجًا -

الأستاذ المساعد الدكتور
أحمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول دعيبل
Ahmeda.daibl@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة ـ كلَية العلوم السياسية

The Future of the Middle East After Donald Trump's Second Term in 2025

- Iraq as a Model -

Asst. Prof. Dr.
Ahmed Abdel Hussein Idan Abdel Rasoul Duaibel
University of Kufa - college of Political Sciences

الملخص:-

يتناول هذا البحث أثر انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة لولاية ثانية عام 2025 على مستقبل الشرق الأوسط مع التركيز على العراق بوصفه نموذجا مركزا في شبكة التفاعلات الإقليمية ويهدف البحث إلى تحليل التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية المحتملة في ضوء السياسة الأميركية الجديدة ومناقشة الخيارات العراقية في مواجهة التحديات والفرص القادمة ، ويعتمد البحث منهجًا وصفيا تحليليا مستندًا إلى مصادر بحثية من مراكز دراسات أميركية وعربية ودولية إذ يشهد الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٥ مرحلة جديدة من التحولات الجيوسياسية العميقة مع عودة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى سدة الحكم في ولايته الثانية ، وتشكل هذه العودة نقطة مفصلية في توازن القوى الإقليمية، إذ أعادت الولايات المتحدة ترتيب أولوياتها الدولية والإقليمية وفق مقاربة جديدة تمزج بين البراغماتية الاقتصادية والانكفاء العسكري النسبي مع التركيز على الصفقات الثنائية بدل الالتزامات الاستراتيجية الطويلة ، وفي هذا السياق يحتل العراق موقعا حساسا ومركزا في خريطة الشرق الأوسط نظرًا لتركيبته السياسية المعقدة وموقعه الجغرافي الرابط بين المحورين الإيراني والخليجي إضافة إلى تعدد الفاعلين الداخليين والخارجيين المؤثرين ، وبذلك يصبح العراق نموذجًا مثاليا لدراسة انعكاسات التحولات الأميركية على الدول التي تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية، حيث يواجه تحديات متعددة تتعلق بالسيادة الوطنية والأمن الداخلي والاقتصاد والعلاقات الخارجية، وأظهرت التحليلات الأولية أن سياسة ترامب الثانية تجاه الشرق الأوسط تتسم بعدة سمات رئيسية.

الكلمات المفتاحية: التوازن الاقليمي، العلاقات الدولية، الرؤية الأمريكية، الفصائل.

Abstract:-

This research examines the impact of Donald Trump's potential re-election as President of the United States in 2025 on the future of the Middle East, focusing on Iraq as a central case study within the network of regional interactions. The research aims to analyze potential political, security, and economic transformations in light of the new US policy and to discuss Iraq's options in confronting the challenges and opportunities ahead. The research employs a descriptive-analytical methodology based on research sources from American, Arab, and international think tanks. The Middle East is poised to witness a new phase of profound geopolitical shifts in 2025 with the return of US President Donald Trump to power for his second term, a return that represents a pivotal point in the regional balance of power. The United States has reordered its international and regional priorities according to a new approach that blends economic pragmatism with relative military disengagement, focusing on bilateral deals rather than long-term strategic commitments. In this context, Iraq occupies a sensitive and central position on the Middle East map due to its complex political structure and its geographical location linking the Iranian and Gulf axes, in addition to the multitude of influential internal and external actors. Thus, Iraq becomes an ideal model for studying the repercussions of American shifts on countries where regional and international interests intersect, as it faces multiple challenges related to national sovereignty and internal security. The economy and foreign relations, and initial analyses showed that Trump's second policy towards the Middle East is characterized by several key features, including: In light of these data, the research seeks to answer the pivotal question: What is the future of the Middle East after Trump's second term, and how can Iraq deal with the new reality?

Keywords: Regional balance, international relations, the American vision, factions.

المقدمة:

شهدت السياسة الأميركية خلال العقدين الماضيين تحولات عديدة تجاه الشرق الأوسط، ما بين الانخراط العسكري الواسع والسياسات الإنسحابية الجزئية ، ومع عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام ٢٠٢٥ أعادت الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب أولوياتها الإقليمية على أساس مصالح اقتصادية وإستراتيجية مباشرة أكثر من الالتزامات طويلة الأمد بحسب معهد واشنطن للدراسات والأبحاث لعام ٢٠٢٥، ومدى تأثر العراق بهذه التحولات وهل ستقوده التطورات إلى فرص استقرار جديدة أم إلى مزيد من الانقسام والتبعية لمحاور الصراع ، وكما هو معروف بأنّ الشرق الأوسط يعدّ من أكثر مناطق العالم ديناميكيةً وتقلبا من حيث التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية، إذ تتقاطع فيه مصالح القوى الدولية والإقليمية في شبكة معقدة من التحالفات والصراعات ، وقد شكّل الوجود الأميركي في المنطقة أحد أبرز العوامل التي أعادت صياغة موازين القوى الإقليمية، بدءا من الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ مروراً بسياسات (القيادة من الخلف) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما وصولا إلى النهج البراغماتي الصدامي للرئيس دونالد ترامب خلال ولايته الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١) الذي ترك بصمات واضحة على المشهد السياسي في الشرق الأوسط بحسب مركز بروكنز للدراسات ، ومع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في عام ٢٠٢٥ يجد الشرق الأوسط نفسه أمام مرحلة جديدة من إعادة التموضع الاستراتيجي للولايات المتحدة، إذ تسعى واشنطن إلى تحقيق توازن بين تقليص انخراطها العسكري المباشر وبين الحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة وقد أشارت مراكز الدراسات الأميركية إلى أن السياسة الخارجية لترامب في ولايته الثانية ستكون استمرارا للنهج القائم على الصفقات الثنائية والمصالح الاقتصادية المباشرة مع التشدد في مواجهة إيران وتقوية التحالفات مع إسرائيل وبعض الدول الخليجية ، وفي هذا السياق المضطرب يبرز العراق بوصفه ساحة مركزية في لعبة التوازنات الإقليمية فهو بلد ذو موقع جغرافي استراتيجي يقع بين الخليج وإيران وسوريا وتركيا ويشكّل نقطة التقاء وتنازع بين القوى الكبرى. ولقد مثّل العراق منذ عام ٢٠٠٣ مسرحا للتجاذب الأميركي- الإيراني حيث سعت واشنطن إلى بناء نظام حليف لها بينما عملت طهران على توسيع نفوذها

السياسي والعسكري داخل العراق عبر شبكات متعددة من الأحزاب والفصائل المسلحة ومع انسحاب القوات الأميركية في نهاية عام ٢٠١١ ثم عودتها لمواجهة تنظيم داعش عام 2014 دخل العراق مرحلة جديدة من التعامل مع الولايات المتحدة وايران مقرونا باستمرار التأثير المتزايد في القرار العراقي ، ومع انتخاب ترامب للمرة الثانية عام 2025 تتجه واشنطن إلى إعادة تعريف دورها في العراق ضمن مقاربة أوسع تشمل الشرق الأوسط ككل وهذه المقاربة تستند إلى التحكم عن بُعد (Management Remote) بدل الانغماس الميداني، وإلى استخدام أدوات الضغط الاقتصادي والعقوبات كوسائل رئيسية لتقويض النفوذ الإيراني دون الحاجة إلى تدخل عسكري واسع ، مع المحافظة على وجود عسكري رمزي في القواعد العراقية من أجل حماية المصالح النفطية ومراقبة النشاط الإيراني في المنطقة ، وإن العراق في ظل هذه الظروف يواجه تحديا إستراتيجيا مزدوجا فمن جهة هناك ضغوط أميركية متزايدة تدفعه إلى تقليص ارتباطاته الاقتصادية والسياسية بإيران، ومن جهة أخرى هناك واقع داخلي يجعل من الصعب عليه الإنفكاك الكامل عن الجار الإيراني نظرا للتشابك الاقتصادي والمذهبي والسياسي العميق بين البلدين ونتيجة لذلك يجد العراق نفسه أمام معادلة حساسة تتطلب سياسة خارجية متوازنة ودقيقة للحفاظ على سيادته واستقراره الداخلي ، و لا يمكن فهم المشهد العراقي بمعزل عن التحولات الإقليمية الأوسع فالتقارب الخليجي-الإسرائيلي إضافة إلى محاولات واشنطن إعادة رسم خريطة التحالفات في المنطقة قد يُفضي إلى تغيير في معادلات القوة التقليدية و احتمالية بروز محور جديد يضم دول الخليج وإسرائيل لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة وهذا التحول يضع بغداد أمام خيارات صعبة في رسم سياستها الإقليمية ، كما أن عودة ترامب تتزامن مع متغيرات اقتصادية عالمية حساسة أبرزها تراجع أسعار النفط أحيانًا بسبب سياسات الإنتاج الأميركية وتنامي المنافسة الصينية في الأسواق العالمية ما يجعل الدول النفطية ومنها العراق أكثر هشاشة أمام التقلبات الاقتصادية والسياسية . وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول مرحلة انتقالية حساسة ليس فقط في السياسة الأميركية بل في بنية النظام الإقليمي ككل، إذ ستحدد قرارات واشنطن في السنوات المقبلة اتجاهات الاستقرار أو الاضطراب في الشرق الأوسط كما أن العراق بحكم موقعه الجيوسياسي سيكون مرآة تعكس نتائج السياسات الأميركية والإيرانية المتقابلة وبالتالي فإن دراسة حالته تمكّن من فهم أعمق لمستقبل المنطقة برمتها ، في ضوء ما

سبق يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية تحليلية واستشرافية متكاملة تستند إلى المعطيات الواقعية والتحليل العلمي حول مستقبل الشرق الأوسط بعد عودة ترامب إلى السلطة مع تركيز على الانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق بما يمكّن صناع القرار والباحثين من بناء مقاربات واقعية للتعامل مع المرحلة القادمة بمرونة ووعي استراتيجي.

أهداف البحث:

١- تحديد وتحليل توجهات السياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٥.

٢- انعكاسات هذه التوجهات على الوضع السياسي والأمني في العراق.

٣- دراسة الآثار الاقتصادية المحتملة للعقوبات الأميركية على إيران والعراق.

٤- اقتراح خيارات سياسية واقتصادية تمكّن العراق من التعامل بفاعلية مع الواقع الإقليمي المستجد

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول مرحلة مستقبلية حساسة ذات أبعاد إستراتيجية تمس الأمن الإقليمي والدولي، إذ أن أي تحول في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط ستكون له انعكاسات عميقة على استقرار المنطقة وعلى بنية النظام السياسي في العراق ، كما إن هذا البحث يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول التحليل المستقبلي للسياسات الدولية عبر استخدام منهج السيناريوهات الإستشرافية المدعومة بالتحليل والنوعي.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية الرئيسة التي يحاول هذا البحث معالجتها تتمثل في السؤال الرئيسي وهو: إلى أي مدى ستؤثر سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ولايته الثانية على مستقبل الشرق الأوسط، وكيف سينعكس ذلك على العراق من حيث الأمن والسياسة والاقتصاد؟

وينبثق عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

١- كيف ستعيد واشنطن تشكيل تحالفاتها الإقليمية؟

٢- هل ستتغير مقاربتها تجاه إيران وملف الفصائل المسلحة في العراق؟

٣- ما الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد العراقي واستقراره السياسي؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن عودة ترامب إلى الرئاسة ستقود إلى نهج أميركي أكثر انتقائية وبراغماتية، يجمع بين ضغوط اقتصادية وعقوبات على الخصوم (خاصة إيران) وبين صفقات ثنائية أمنية واقتصادية مع حلفاء مختارين.

بناء سيناريوهات مستقبلية لاستشراف الاتجاهات المحتملة للعلاقات الأميركية-العراقية ويُتوقع أن يتأثر العراق مباشرة بهذا النهج إذ سيجد نفسه مضطرا إلى موازنة علاقاته بين واشنطن وطهران مما قد يؤدي إلى تضييق مساحة المناورة السياسية وزيادة الضغوط الداخلية.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على مزيج من المناهج العلمية، أبرزها المنهج الوصفي التحليلي لفهم السياقات السياسية، ومنهج دراسة الحالة لاستخدام العراق كنموذج تطبيقي، و المنهج المقارن بمقارنة سياسات ترامب السابقة (٢٠١٧-٢٠٢١) مع سياساته الجديدة في ٢٠٢٥ ، إضافة إلى منهج السيناريوهات المستقبلية لاستشراف التطورات المحتملة ، كما تستند إلى بيانات وتحليلات من مراكز بحثية رصينة مثل معهد واشنطن ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) ومؤسسة بروكينغز ومركز البيان للدراسات والتخطيط.

هيكلية البحث:

يتناول البحث ثلاثة مطالب وهي: المطلب الأول يتناول السياسة الأميركية تحت إدارة ترامب الثانية وتداعياتها الإقليمية ، ويتناول المطلب الثاني انعكاسات السياسة الأميركية الجديدة على العراق بين الضغوط والتوازنات الداخلية العراق كحالة نموذجية والآثار السياسية والأمنية ، والمطلب الثالث تناول السيناريوهات المستقبلية للعراق والشرق الأوسط في ضوء سياسات ترامب في ولايته الثانية ٢٠٢٥- ٢٠٢٩ والآثار الاقتصادية والدبلوماسية وخطة المواجهة.

المطلب الأول: السياسة الأميركية في ظل إدارة ترامب الثانية في الشرق الاوسط وتداعياتها الإقليمية

تمثّل السياسة الأميركية في عهد الرئيس دونالد ترامب ٢٠٢٥- ٢٠٢٩ نقطة تحول في مسار الدور الأميركي في الشرق الأوسط لما تتسم به من براغماتية حادة وانتقائية في الانخراط الإقليمي وابتعاد عن النهج التقليدي القائم على القيادة العالمية لصالح نموذج الصفقات المتبادلة (CSIS، 2025) ، إذ تأتي هذه التحولات في سياق دولي جديد يتّسم بتصاعد المنافسة الأميركية - الصينية وعودة التوتر مع روسيا وتراجع فعالية المؤسسات الدولية التقليدية مما جعل واشنطن تميل إلى تبنّي سياسة خارجية مرنة وقائمة على تحقيق المكاسب السريعة بدل الالتزامات الطويلة الأمد.

أولاً: سمات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط خلال ولاية ترامب الثانية

١- نهج المصلحة الانتقائي والصفقات الثنائية: إذ اعتمدت إدارة ترامب الثانية على مبدأ (أميركا أولًا) في صيغته الأكثر حدة ووضوحا، بحيث أصبحت العلاقات الدولية وخصوصا مع دول الشرق الأوسط تُبنى على أساس الربح والخسارة المباشرين، فلا تُقدّم واشنطن دعما مجانيا لأي دولة ما لم تحقق مكسبا ماديا أو سياسيا محددا سواء في مجالات الطاقة أو صفقات التسليح أو الاستثمارات الإستراتيجية (Brookings، 2025).

ويتجلى هذا التوجه في سعي الإدارة الأميركية إلى توقيع اتفاقيات اقتصادية وأمنية ثنائية مع الدول الغنية بالنفط مثل السعودية والإمارات وقطر بمقابل تخفيض الالتزامات العسكرية في الدول التي لا تقدّم منافع اقتصادية ملموسة (Institute Washington، 2025).

وتقوم هذه السياسة على قاعدة واضحة مفادها أن الولايات المتحدة لم تعد راغبة في تمويل أمن الآخرين بل تريد نقل كلفة الأمن إلى الدول المستفيدة منه ولذلك من الممكن أن تزداد الضغوط المالية على بعض الحكومات العربية للمساهمة في تمويل عمليات عسكرية أو تحالفات إقليمية تدعم الأهداف الأميركية ومن ناحية أخرى تميل إدارة ترامب الثانية إلى تقليص الدور الدبلوماسي الجماعي عبر المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحد مفضلةً

التعامل المباشر عبر التفاهمات الثنائية أو الصفقات المغلقة بما في ذلك قضايا كبرى مثل الملف النووي الإيراني أو الصراع العربي-الإسرائيلي (MEI، 2025)، (علي عبد الرحمن الحمداني ، الولايات المتحدة والسياسة في الشرق الاوسط تحولات واستراتيجيات)

وتميل إدارة ترامب الثانية إلى اعتماد سياسة الصفقات الثنائية التي تركّز على المكاسب الفورية، بدلًا من الالتزامات الاستراتيجية الطويلة (CSIS، 2025).

فبدلا من دعم شامل لمنطقة الشرق الأوسط، تُبنى العلاقات على أساس من يدفع أكثر أو يقدّم تنازلات أمنية واقتصادية ، وكذلك الضغط على إيران دون مواجهة مباشرة طويلة الامد ، واعادة فرض عقوبات اقتصادية وتشديدا على صادرات النفط الإيراني، وتفعيل عمليات استخباراتية غير مباشرة (Brookings، 2025).

وقد تؤدي هذه السياسة إلى رفع مستوى التوتر الإقليمي دون التورط في حرب شاملة ، وتحوّل أولويات الولايات المتحدة نحو آسيا في ظل المنافسة مع الصين وروسيا، وستُعيد واشنطن توجيه اهتمامها نحو شرق آسيا ما يقلل من اهتمامها التفصيلي بالشرق الأوسط مع الإبقاء على "حضور ذكي لحماية المصالح (Institute Washington، 2025).

٢- الضغط على إيران دون التورط في مواجهة مباشرة ، مما يُتوقّع أن تستعيد إدارة ترامب الثانية سياسة الضغط الأقصى على إيران التي اتّبعتها بين عامي 2018 و2020، ولكن بأساليب أكثر دقة ومرونة، تجمع بين العقوبات الاقتصادية المركّزة والعمليات الاستخباراتية غير المعلنة و مواجهتها ستكون عبر خنق قدراتها الاقتصادية والمالية بدل الحرب المباشرة (CSIS، 2025).

وتشمل هذه السياسة إعادة فرض العقوبات على قطاعي النفط والمصارف الإيرانيين ومعاقبة الكيانات الأجنبية التي تتعامل مع طهران أو تدعمها ، مع دعم حركات المعارضة الإيرانية داخل وخارج أراضيها إعلاميا واقتصاديا ، وفي المقابل لا تُظهر إدارة ترامب رغبة في الانخراط بحرب شاملة بل تُفضّل الحروب الهجينة (Conflicts Hybrid) التي تجمع بين الضغط الاقتصادي والهجمات السيبرانية والدعم الاستخباراتي لحلفاء إقليميين ويحقق هذا النمط من الصراع نتائج ملموسة بأقل تكلفة بشرية وسياسية (Brookings، 2025).

ومن المحتمل أن يكون العراق في بؤرة الضغط الأميركي والصراع الغير مباشر مع إيران، بحكم قربه الجغرافي من إيران واعتماده الاقتصادي الكبيرعليها، (FDD، 2025).

٣- إعادة توجيه الاهتمام نحو آسيا وتقليص الانخراط الميداني من السمات البارزة أيضًا في سياسة ترامب الثانية، وهو الاتجاه نحو التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مواجهة الصين، مع تقليص التدخل المباشر في الشرق الأوسط إلا في القضايا التي تمس المصالح الحيوية الأميركية، في إطارما يُعرف بـ (إستراتيجية إعادة التوازن العالمي) التي تهدف إلى نقل الموارد العسكرية والسياسية إلى مناطق المنافسة الكبرى (CSIS، 2025).

إلا أن هذا الانكفاء لا يعني انسحابا كاملا من الشرق الأوسط بل تحولا في طبيعة الوجود الأميركي من خلال تقليص عدد القوات الميدانية ، والاعتماد على القواعد الجوية والمراكز الإستخباراتية وتعزيز الشراكات الدفاعية مع دول حليفة لتقاسم العبء الأمني إذ تتجه الولايات المتحدة نحو (الوجود الذكي) بدل (الوجود الكثيف) والحفاظ على النفوذ من خلال أدوات تكنولوجية وأمنية واقتصادية بدل الحضور العسكري الواسع (Atlantic Council، 2025).

ثانيًا: تداعيات السياسة الأميركية الجديدة على التوازن الإقليمي

١- إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية: من أبرز آثار السياسة الأميركية الجديدة ظهور ما يُمكن تسميته بالتحالفات المرنة أي التحالفات التي لا تقوم على الأيديولوجيا أو الالتزامات الدفاعية التقليدية، بل على المصالح الاقتصادية والأمنية المتغيرة وقد بدأت ملامح هذا الاتجاه بالظهور منذ عام 2023 عبر اتفاقيات التطبيع الموسّعة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية برعاية أميركية، والتي يتوقع أن تتعمّق خلال ولاية ترامب الثانية وستُركّز هذه التحالفات على الأمن الإقليمي المشترك في مواجهة إيران وحلفائها والتكامل الاقتصادي في مجالات التكنولوجيا والطاقة ومكافحة الإرهاب وتمويل التطرف من منظور أمني تجاري لا سياسي وقد يؤدي هذا التوجه إلى تقليص نفوذ بعض القوى العربية التقليدية مثل العراق وسوريا ولبنان بمقابل بروز محور خليجي-إسرائيلي مدعوم أميركيا يهيمن على المشهد

الإقليمي (MEI، 2025) ، (مجلس الامن القومي الامريكي ، تقرير التوجهات الاستراتيجية للشرق الاوسط ٢٠٢٥-٢٠٣٠)

٢- الضغوط على الدول الوسيطة مثل العراق ولبنان: تُعدّ الدول الوسيطة (Buffer States) مثل العراق ولبنان أكثر الأطراف تضررا من سياسات ترامب الجديدة، لأنها تجد نفسها في قلب الصراع الأميركي- الإيراني دون امتلاك القدرة على الانحياز الكامل لأي طرف ففي حالة العراق سيترتب على تصعيد العقوبات ضد إيران تأثير مباشر على السوق العراقية، نظرا لاعتماد العراق على الغاز والكهرباء والسلع الإيرانية (Reuters، 2025).

كما أن واشنطن قد تلجأ إلى فرض شروط سياسية واقتصادية جديدة على الحكومة العراقية مقابل استمرار التعاون الأمني بما في ذلك تقليص نفوذ الفصائل المسلحة وضبط العلاقات مع طهران ومن جهة أخرى سيواجه لبنان ضغوطًا مشابهة مرتبطة بدور حزب الله، ما قد يُؤدي إلى تقليص الدعم الأميركي للمؤسسات الرسمية فيه (Jazeera Al، 2025).

٣- تعاظم الدورين الروسي والصيني في المنطقة: الفراغ النسبي الناتج عن تراجع الانخراط الأميركي يفتح الباب أمام موسكو وبكين لتعزيز حضورهما الاقتصادي والعسكري في المنطقة، فروسيا تسعى إلى تثبيت نفوذها في سوريا وتوسيع شراكاتها مع دول الخليج ومصر، بينما تعمل الصين على توسيع مبادرة (الحزام والطريق) لتشمل الموانئ والمناطق الصناعية في العراق وإيران وتركيا وقد يؤدي هذا التنافس إلى بروز نظام توازن قوى متعدد الأقطاب في الشرق الأوسط، لن تكون امريكا القوة المهيمنة الوحيدة بل أحد اللاعبين الكبار في شبكة معقدة من التفاعلات الدولية. (Council Atlantic، 2025) ، (محمد عبد الناصر ، العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد)

ثالثًا: انعكاسات السياسة الأميركية على القضايا الإقليمية الكبرى

١- الصراع العربي- الإسرائيلي: من المتوقع أن تُواصل إدارة ترامب الثانية دعمها غير المحدود لإسرائيل مع التركيز على توسيع نطاق التطبيع الاقتصادي والأمني بدلا من

طرح مبادرات سلام سياسية شاملة وبذلك ستُكرّس واشنطن سياسة السلام مقابل الازدهار التي طرحها ترامب سابقا، ما قد يؤدي إلى تهميش القضية الفلسطينية ضمن أولويات السياسة الأميركية (MEI، 2025).

٢- الأزمة الإيرانية والخليج: سيشهد الخليج العربي مرحلة من التوتر الاقتصادي والعسكري المحدود مع تصاعد عمليات التخريب الإلكتروني واستهداف ناقلات النفط أو المنشآت الحساسة ضمن إستراتيجية حافة الهاوية التي تستخدمها طهران للضغط على واشنطن ومن المرجّح أن ترد الإدارة الأميركية بعمليات محدودة أو عقوبات إضافية دون مواجهة كبرى (FDD، 2025) ، (سماح مهدي العلياوي ، سياسة دونالد ترامب الخارجية نحو قضايا استراتيجية في الشرق الاوسط الملف النووي الايراني انموذجا)

٣- استقرار الطاقة العالمي: سيبقى الشرق الأوسط في صلب معادلة الطاقة العالمية مع تحول الدور الأمريكي من الضامن إلى المنافس نظرا لازدهار إنتاج النفط والغاز الأميركي مما سيؤثر على العلاقة مع دول (أوبك+) وعلى توازنات سوق النفط، وقد يدفع واشنطن إلى تشجيع الدول العربية على تحرير أسواق الطاقة وزيادة الشفافية في سياساتها الإنتاجية (Brookings، 2025)، (حسن جاسم الربيعي ، الدبلوماسية الامريكية في الشرق الاوسط بعد ٢٠١٦ دراسة في التوجهات والمصالح).

رابعًا: قراءة تحليلية في الاتجاه العام للسياسة الأميركية

يمكن تلخيص الاتجاه العام لسياسة إدارة ترامب الثانية تجاه الشرق الأوسط من خلال تقليص الالتزامات الأمنية المباشرة مع الحفاظ على النفوذ عبر أدوات اقتصادية وإستخباراتية، وترسيخ التحالفات الانتقائية القائمة على المصالح المادية والضغط على إيران دون الانزلاق إلى حرب شاملة والتقارب مع إسرائيل وتعزيز التطبيع الإقليمي وتجاهل القضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان مقابل المكاسب الاقتصادية وهذه الملامح تعكس توجها إستراتيجيا جديدا في العلاقات الدولية يُعرف بالبراغماتية المتشددة التي ترى في السياسة الخارجية امتدادا مباشرا للمصالح التجارية والانتخابية الداخلية لذا إن السياسة الأميركية في عهد ترامب الثانية تُعيد صياغة المشهد الإقليمي على أسس قائمة على

الصفقات بدل التحالفات، والعقوبات بدل التدخلات، والنفوذ الاقتصادي بدل الوجود العسكري ومن المتوقع أن تؤدي هذه المقاربة إلى إعادة توزيع النفوذ بين القوى الكبرى في المنطقة مع بروز روسيا والصين كفاعلين اقتصاديين أساسيين، في حين تواصل واشنطن ممارسة نفوذها بوسائل غير تقليدية ، أما بالنسبة للعراق فإن هذه التحولات ستنعكس عليه بشكل مباشر في المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية مما يجعله محورا أساسيا في ديناميات الشرق الأوسط الجديد (CSIS، 2025) ، (باسم كاظم العزاوي ، الامن الاقليمي في الخليج العربي الواقع والتحديات المستقبلية)

المطلب الثاني: انعكاسات السياسة الأميركية الجديدة على العراق - بين الضغوط والتوازنات الداخلية

يُشكّل العراق أحد أهم ساحات اختبار السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لما يتمتع به من أهمية جيوستراتيجية وثروات نفطية ضخمة وتركيبة سياسية معقدة ، ومع وصول دونالد ترامب إلى ولايته الثانية عام **2025** وجد العراق نفسه في مواجهة مرحلة جديدة من إعادة التموضع الامريكي القائمة على الضغط الاقتصادي والسياسي و العسكري المباشر(Brookings، 2025).

ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أوجه انعكاس هذه السياسة على العراق في مستويات رئيسية وهي (السياسي والأمني والاقتصادي) وبيان أثرها على التوازنات الداخلية بين القوى الوطنية والإقليمية. (ابراهيم مصطفى ، العراق روالسياسة الامريكية قراءة تحليلية للعلاقات الثنائية ٢٠٠٣-٢٠٢٣)

أولاً: الانعكاسات السياسية / إدارة النفوذ الأميركي والإيراني داخل العراق

١. **الضغوط الأميركية على الحكومة العراقية:** منذ مطلع عام ٢٠٢٥ بدأت واشنطن في تجديد استراتيجيتها تجاه العراق، مركّزة على تقليص النفوذ الإيراني داخل العراق، واعتمدت إدارة ترامب سياسة الاحتواء المزدوج في العراق أي الضغط المتزامن على إيران وحلفائها وأصدقائها داخل العراق، وعلى الحكومة العراقية ذاتها لدفعها نحو مواقف أكثر توافقا مع المصالح الأميركية وقد شملت أدوات الضغط ، التهديد بتقليص المساعدات العسكرية والاقتصادية ما لم يتم ضبط نشاط الفصائل

المسلحة ، واستخدام العقوبات المالية ضد شخصيات سياسية واقتصادية عراقية ، والتحكم في استيراد الطاقة الإيرانية إلى العراق من خلال منح استثناءات محدودة مشروطة بالالتزام بالسياسات الأميركية ، إذ تسعى واشنطن إلى إعادة توجيه القرار السياسي العراقي نحو الحياد أو التبعية الجزئية، عبر خلق حالة من الضغوط الاقتصادية والسياسية تجعل الحكومة أكثر اعتمادا على الدعم الأميركي والغربي (Institute Washington، 2025).

٢- **العراق بين واشنطن وطهران: إذ** يعيش العراق منذ سنوات في حالة من التوازن الصعب بين النفوذين الأميركي والإيراني، حيث يحاول الحفاظ على علاقات متوازنة مع كلا الطرفين لتجنّب الصدام ولكن سياسة ترامب الجديدة القائمة على الاصطفاف الواضح دفعت العراق إلى زاوية حرجة ، فمن جهة تحتاج بغداد إلى استمرار التعاون مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والتدريب العسكري، ومن جهة أخرى تعتمد بشكل كبير على إيران في الطاقة والتجارة (Center Baidar، 2025). فإن أي انحياز مفرط لأي طرف قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية داخلية في ظل الانقسام الحزبي الحاد بين القوى الموالية لإيران وتلك التي تميل نحو واشنطن وقد تؤدي سياسات ترامب الاقتصادية إلى إرباك في إدارة العلاقات الخارجية العراقية، إذ ينعكس ذلك على طبيعة اتخاذ العراق لقراراته ومواقفه في الملفات الإقليمية الحساسة (CSIS، 2025).

٣- **تأثير ذلك على العملية السياسية الداخلية:** انعكست الضغوط الأميركية على الخارطة الحزبية العراقية حيث شهدت الساحة السياسية انقسامات جديدة بين القوى التي تؤيد التقارب مع واشنطن وتلك التي ترى فيه تهديدا للسيادة الوطنية، كما قد تشهد الساحة العراقية توجها نحو الحياد الايجابي وتصاعد التيارات المعتدلة مقابل وجود لا يستهان به للتيارات ذات التوجهات العقائدية (Jazeera Al، 2025)، كما لوحظ ان التدخلات الأميركية غير المباشرة في إعادة ترتيب المشهد الحكومي عبر دعم شخصيات مستقلة تقنيا لكنها مرغوبة أميركيا، أي شخصيات غير محسوبة على المحور الإيراني ولكنها ليست عدائية تجاهه، وان هذا النمط من

التأثير السياسي يعكس تطورا في آليات النفوذ الأميركي في العراق من التدخل العسكري المباشر 2003-2011 إلى التأثير السياسي الناعم 2025 فصاعداً (Center Baidar، 2025).

ثانيًا: الانعكاسات الأمنية / توازن الردع ومكافحة الإرهاب

١- الوجود العسكري الأميركي وإعادة تعريف المهام: على الرغم من التوجه العام لتقليص الوجود الأميركي في المنطقة، أبقت إدارة ترامب الثانية على وجود محدود في القواعد العسكرية داخل العراق مثل قاعدة عين الأسد وقاعدة حرير في إقليم كردستان، تحت ذريعة محاربة فلول تنظيم داعش (FDD، 2025) ، لكن هذا الوجود لم يعد ذا طبيعة قتالية كما في السابق بل تحوّل إلى وجود استخباراتي ولوجستي، يهدف إلى مراقبة تحركات الفصائل المسلحة في العراق، وتأمين المصالح النفطية الأميركية في الجنوب، وتوفير مظلة دعم استخباراتي للجيش العراقي ، وقد أكّد تقرير صادر عن "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS، 2025) أن الإدارة الأميركية الجديدة تعتمد على نموذج التحكم عن بُعد في العراق بحيث تكون القوات الأميركية أعينا وآذانا أكثر من كونها أذرعا عسكرية. (Institute Washington، 2025)

٢- التوتر مع الفصائل المسلحة: أدى استمرار الوجود الأميركي إلى تصاعد التوترات الأمنية بين القوات الأميركية والفصائل العراقية المسلحة، مثل كتائب حزب الله و النجباء و عصائب أهل الحق ، وقد شهدت الاعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ زيادة في الهجمات الصاروخية المتبادلة والاغتيالات المتبادلة بين الطرفين (Reuters، 2025)، في إطار سياسة الردع المحدود دون الانجرار إلى حرب مفتوحة ، هذه الاستراتيجية تهدف إلى إبقاء مستوى التوتر تحت السيطرة بحيث لا يؤدي إلى انهيار الحكومة العراقية أو إشعال حرب داخلية واسعة ، مما يؤثرعلى سيادة العراق واستقراره الامني. (TCF، 2025) ، (مركز القرن ، خيارات الفصائل المسلحة)

٣- **مكافحة الإرهاب بعد داعش: إذ** يواجه العراق تحديات متجددة في ملف الإرهاب بعد تراجع تنظيم داعش، مع ظهور خلايا نائمة في محافظات ديالى وكركوك والأنبار وتحاول إدارة ترامب الثانية إعادة تنشيط التعاون الأمني مع بغداد في هذا

المجال لتبرير استمرار الوجود الأميركي (MEI، 2025) ، وقد تم تأسيس مركز استخباراتي مشترك في بغداد بين التحالف الدولي والقوات العراقية، هدفه جمع المعلومات عن نشاط التنظيمات المتطرفة، ومنع عودتها عبر الحدود السورية و لكن هذا التعاون الأمني يظل مشروطًا بالاستقرار السياسي وهو ما يجعل فعاليته رهينة بالخلافات الداخلية العراقية. (FDD، 2025)

ثالثًا: الانعكاسات الاقتصادية بين العقوبات والتنافس على الطاقة

١- العراق بين المطرقة الأميركية والسندان الإيراني: يمثّل الاقتصاد العراقي الحلقة الأضعف في المعادلة الأميركية – الإيرانية فهو يعتمد على إيران في استيراد الكهرباء والغاز بنسبة تصل إلى 40٪ من احتياجاته، ومن جهة أخرى يحتاج إلى الدعم المالي والتقني الأمريكي لإعادة إعمار البنى التحتية المدمّرة (Bank World، 2025) ، ومع تشديد العقوبات الأميركية على طهران أصبح العراق مهدداً بعقوبات ثانوية إذا استمر في استيراد الطاقة الإيرانية ، وقد منحت واشنطن استثناءات مؤقتة للعراق لمدة 120 يومًا لتقليص تدريجي للارتباط الاقتصادي بإيران إلا أن هذه المهلة لم تكن كافية لإيجاد بدائل داخلية مما وضع الحكومة العراقية في مأزق اقتصادي صعب فهي غير قادرة على التخلي عن الغاز الإيراني، وغير قادرة على تحمّل تبعات العقوبات الأميركية. (Brookings، 2025)

٢- الاستثمار الأميركي وتنافس القوى الكبرى: تحاول إدارة ترامب الثانية تعزيز الحضور الاقتصادي الأميركي في العراق عبر تشجيع الشركات الأميركية على الاستثمار في مجالات النفط والطاقة والبنية التحتية ، وقد دخلت شركات مثل إكسون موبيل و هاليبرتون في مفاوضات مع وزارة النفط العراقية حول مشاريع تطوير حقول الجنوب (Reuters، 2025) ، لكن هذه الجهود تواجه منافسة قوية من الشركات الصينية والروسية، التي تقدم عروضا مالية وتقنية أكثر مرونة وتعمل ضمن أطر التعاون في مبادرة الحزام والطريق ، ويُخشى أن يتحول العراق إلى ساحة تنافس اقتصادي دولي يشبه حرب الاستثمارات ما يعمّق تبعيته للخارج ويؤخّر بناء اقتصاد وطني مستدام(Council Atlantic، 2025)

٣- مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التقلبات الإقليمية: من المتوقع أن تؤدي سياسات ترامب الاقتصادية إلى تقليص المساعدات الأميركية للعراق وتحويلها إلى قروض أو صفقات تجارية مشروطة بالإصلاحات الهيكلية وهذا يعني أن الحكومة العراقية ستكون مضطرة إلى تبنّي سياسات تقشفية وإعادة النظر في الدعم الحكومي للقطاعات الحيوية، مما قد يُثير احتجاجات اجتماعية شبيهة بتلك التي شهدها العراق في 2019- ٢٠٢٠ كما أن تذبذب أسعار النفط نتيجة السياسات الأميركية تجاه (أوبك +) سيجعل الموازنة العراقية عرضة لهزّات مالية متكررة في غياب التنويع الاقتصادي. (Brookings، 2025)

رابعًا: الانعكاسات المجتمعية والسيادية:

لقد طالت آثار السياسة الأميركية جوانب من الوعي الجمعي والهوية الوطنية العراقية فقد أعادت هذه السياسة إلى السطح الانقسامات الطائفية والجهوية خصوصًا مع تصاعد الخطاب السياسي الذي قد يصوّر أي تقارب مع واشنطن على أنه خيانة أوأي تقارب مع إيران على أنه تبعية ، كما قد تساهم الضغوط الخارجية في إضعاف ثقة المواطن العراقي بالمؤسسات الوطنية، ما ينعكس على المشاركة السياسية وتزايد نزعة اللامبالاة لدى الشباب وفي المقابل قد تبرز حركات مدنية تطالب بسياسة خارجية عراقية الهوى لا تميل لأي محور وهو ما قد يُشكّل لمفهوم جديد من الحياد الإيجابي العراقي في المرحلة المقبلة. (Center Baidar، 2025).

لذا تُظهر نتائج التحليل أن العراق أصبح ساحة مركزية في تطبيق سياسة ترامب الثانية تجاه الشرق الأوسط، إذ تتجلى آثار هذه السياسة في بعض مفاصل من القرار السياسي في مجال الأمن والاقتصاد والمجتمع ، وتتراوح استجابة العراق بين الاستيعاب الحذر والمقاومة المحدودة مع صعوبة القدرة الكاملة على صياغة سياسة مستقلة بعيدة عن المحاور ، و إن استمرار الضغط الأمريكي من جهة والعلاقة مع ايران من جهة أخرى، قد يُبقي العراق في حالة توازن حذر محاولا الاستمرار على المحافظة على الاستقرار والديمومة ، ولكن في المقابل بالامكان أن تمثّل هذه المرحلة فرصة تاريخية للعراق لإعادة بناء علاقاته الخارجية على أساس المصلحة الوطنية، إذا نجح في تحقيق التوازن الذكي بين القوى الكبرى المتنافسة على أراضيه.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعراق والشرق الأوسط في ضوء سياسات ترامب الثانية (٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٩)

تمثّل دراسة المستقبل أحد أهم الأدوات العلمية في فهم التحولات السياسية الدولية، خصوصا في المناطق التي تتسم بعدم اليقين الإستراتيجي مثل الشرق الأوسط ، ومع وصول دونالد ترامب إلى ولايته الثانية عام ٢٠٢٥ إذ دخلت المنطقة مرحلة جديدة من إعادة التوازنات الجيوسياسية التي تتطلب مقاربة استشرافية دقيقة لتحليل اتجاهاتها المحتملة و بناء تصور علمي للسيناريوهات المستقبلية الممكنة خلال الفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٩، بالاعتماد على منهج تحليل السيناريوهات المستقبلية (Analysis Scenario)، الذي يقوم على تحديد المتغيرات الحاكمة والعوامل الدافعة والاحتمالات المترتبة على كل منها وسيتم تناول هذه السيناريوهات على مستويين مترابطين وهي السيناريوهات الإقليمية العامة للشرق الأوسط والسيناريوهات الخاصة بالعراق كنموذج تطبيقي. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، رئاسة تلرامب الثانية ومستقبل العراق)

فلا بد من دراسة المحددات الأساسية لصياغة السيناريوهات المستقبلية إذ من الضروري تحديد أبرز المتغيرات السياسية وألامنية و الاقتصادية والتقنية التي تتحكم بمستقبل المنطقة خلال ولاية ترامب الثانية، ومعرفة طبيعة العلاقة الأميركية -الإيرانية ما إذا كانت ستتجه نحو التصعيد أو التهدئة التكتيكية ، وطبيعة الوجود الميداني التقليص ام التفعيل ، ومدى استقرار الأنظمة السياسية في الدول العربية بعد موجات الاحتجاجات المتجددة ، اضافة إلى معرفة توازن القوى بين واشنطن وبكين وموسكو داخل الشرق الأوسط ، ووضع أسعار النفط وسوق الطاقة العالمي وتأثيرها على اقتصادات الدول النفطية ومستقبل الحركات المسلحة والفصائل في المنطقة ودور التحالفات الإقليمية الجديدة (الخليج - إسرائيل - واشنطن) في تحديد ميزان القوة ، لذا فهنالك ثلاثة سيناريوهات (CSIS، 2025) ، (بخاري حيدر رضوان ، تقييم الاثار العالمية لولاية ترامب الثانية)

أولاً: السيناريو الأول: الاستقرار النسبي المشروط

١- ملامح السيناريو: يقوم هذا السيناريو على فرضية أن إدارة ترامب الثانية ستتمكن من احتواء التوتر مع إيران عبر مزيج من العقوبات الاقتصادية والمفاوضات

الانتقائية، دون اللجوء إلى حرب مباشرة و في هذا الإطار تستمر واشنطن في تقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط لكنها تُبقي على نفوذها من خلال الشراكات الأمنية مع إسرائيل ودول الخليج وتتمكّن دول المنطقة من التكيف مع الواقع الجديد عبر تقاسم النفوذ وضبط النزاعات بالوساطة الأمريكية وبالتالي يسود نوع من الاستقرار النسبي المشروط، أي استقرار هش يعتمد على توازنات دقيقة بين القوى المتنافسة. (Washington Institute، 2025)

٢- انعكاساته على العراق: في ظل هذا السيناريو يُرجّح أن يتمكن العراق من الحفاظ على توازنه بين واشنطن وطهران بشرط أن تنجح حكومته في تبني سياسة خارجية مرنة وواقعية و قد يُسمح للعراق بهامش مناورة دبلوماسية أكبر لتقليل التبعية لأي محور مع استمرار الدعم الأميركي المشروط لمكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار (Center Baidar، 2025) ، اما اقتصاديا قد يشهد العراق تحسنا تدريجيا في تدفقات الاستثمار الأميركي والخليجي خصوصا في مجال الطاقة والبنية التحتية، (وزارة الخارجية العراقية، بيان حول العلاقات العراقية الامريكية في ضوء التغيرات السياسية الامريكية) بشرط أن يلتزم بالقيود الأميركية على التعاملات مع إيران، مع فرصة تحسن علاقاته الإقليمية، ضمن مشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمي، اضافة إلى علاقة اقتصادية متوازنة مع ايران وأمنيا قد يستمر الوجود الأميركي في شكل بعثات تدريب واستشارة بينما تُدمج بعض الفصائل المسلحة في المنظومة الأمنية الرسمية (MEI، 2025) ، (2025,gari)

٣- تقدير احتمالية السيناريو: تُقدّر مراكز الأبحاث الغربية احتمالية تحقق هذا السيناريو بنسبة تتراوح بين 45٪ إلى 50٪ (CSIS، 2025)،نظرا لتفضيل واشنطن تجنب المواجهة العسكرية المباشرة في ظل انشغالها بالمنافسة مع الصين ومع ذلك يظل هذا الاستقرار هشا ومعرّضا للانهيار في حال وقوع حادث أمني كبير أو تصعيد ميداني في المنطقة.

ثانياً: السيناريو الثاني: التصعيد الإقليمي الواسع.

١- ملامح السيناريو: يستند هذا السيناريو إلى فرضية أن إدارة ترامب الثانية ستصعّد

المواجهة مع إيران بعد فشل سياسة العقوبات في تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى تصاعد الصراع العسكري غيرالمباشر في العراق ولبنان واليمن والخليج ، وقد تلجأ واشنطن إلى ضربات محدودة ضد منشآت إيرانية أو فصائل عراقية في حين ترد إيران عبر تصعيد أمني في مضيق هرمز أو عبر اصدقائها في المنطقة ، وقد تدخل المنطقة في مرحلة جديدة من الفوضى المنضبطة أي صراع متواصل دون حرب شاملة (FDD، 2025)

٢- انعكاساته على العراق: قد يكون العراق المتضرر الأبرز في هذا السيناريو، نظرا لكونه ساحة المواجهة الرئيسية بين واشنطن وطهران ومن المحتمل ان تشهد البلاد تصاعدا في العمليات المسلحة ضد القواعد الأميركية، وعلى المستوى السياسي قد تنقسم القوى العراقية بين محورين متصارعين مما يؤثر على الاداء الحكومي وصعوبة في تمرير القرارات السيادية ، اما اقتصاديا ستتأثر عائدات النفط العراقي نتيجة اضطراب الأسواق وقد تتوقف بعض المشاريع بسبب انعدام الأمن ، كما قد تلجأ واشنطن إلى فرض عقوبات اقتصادية على كيانات عراقية متهمة بدعم إيران مما يزيد من الضغوط على الاقتصاد المحلي وفي المقابل قد تستخدم طهران علاقاتها ونفوذها للضغط على الحكومة العراقية، ما يُدخل البلاد في دوامة جديدة من عدم الاستقرار. (Reuters، 2025)

٣- تقدير احتمالية السيناريو: يُقدّر احتمال تحقق سيناريو التصعيد الواسع بنحو 30٪، وذلك بسبب طبيعة العلاقات العدائية بين واشنطن وطهران، وإمكانية الانزلاق إلى صراع محدود نتيجة خطأ في الحسابات أو عمل استفزازي من أحد الأطراف ، وهذا السيناريو يُعدّ الأسوأ للعراق لأنه يؤثر بصورة مباشرة على وحدته الوطنية واستقراره الأمني والاقتصادي على حد سواء (Council Atlantic، 2025)

ثالثاً: السيناريو الثالث : إعادة التوازن المتعدد

١- ملامح السيناريو: يقوم هذا السيناريو على فرضية أن النظام الدولي يتجه نحو تعدد الأقطاب بحيث تتراجع الهيمنة الأميركية المطلقة في الشرق الأوسط لصالح نظام توازن قوى جديد بين واشنطن و بكين وموسكو و في هذا الإطار يتجه العراق

ودول المنطقة إلى تنويع علاقاتها الدولية واستثمار التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مكاسب داخلية ، إذ تُقدّم الصين وروسيا بدائل اقتصادية وتقنية جذابة في حين تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها الأمني والاستخباراتي ويؤدي هذا الوضع إلى حالة منالتوازن التنافسي الذي يتيح للدول الإقليمية هامشا أوسع من الاستقلالية. (Brookings، 2025)

٢- إنعكاساته على العراق: في ظل هذا السيناريو سيكون العراق مستفيدا جزئيا من التعدد القطبي حيث يمكنه لعب دور الموازن الإقليمي بين الشرق والغرب ، فقد يواصل التعاون الأمني مع واشنطن ويُبرم في الوقت نفسه اتفاقيات استثمارية ضخمة مع الصين وروسيا في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية ، كما يمكن أن يصبح العراق جسرا تجاريا ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية مما يعزز موقعه الاقتصادي الإقليمي وسيسمح هذا الوضع للعراق بتبنّي سياسة خارجية أكثر استقلالية بشرط أن يتمكن من إدارة التوازنات الداخلية ، إلا أن هذا السيناريو يتطلب قدرة مؤسساتية قوية واستقرارا سياسيا داخليا وهو ما قد يشكّل تحديا مستمرا أمام الحكومات العراقية المتعاقبة. (Bank World، 2025)

٣- تقدير احتمالية السيناريو: تُقدّر احتمالية تحقق سيناريو التوازن المتعدد بنحو 25٪ وهي نسبة أقل من سيناريو الاستقرارالنسبي لكنها مرشحة للارتفاع إذا استمر التراجع الأميركي وتزايد الحضور الصيني في المنطقة. (CSIS، 2025)

رابعاً: التقديرات المستقبلية للعراق (٢٠٢٥ – ٢٠٢٩):

انطلاقا من المعطيات السابقة يمكن إستخلاص مجموعة من التوقعات حول مستقبل العراق خلال ولاية ترامب الثانية وهي: (Reuters، 2025) ، (Council Atlantic، 2025) ، (Brookings، 2025)

١- الاستمرار في سياسة التوازن الحذر في العلاقة مع واشنطن وطهران مع محاولات محدودة للاستقلال الدبلوماسي.

٢- تنامي دور الفاعلين الإقليميين غير الدوليين (الفصائل والعشائر والشركات الأمنية الخاصة والشركات الاستثمارية وبعض الحركات الارهابية).

٣- زيادة النفوذ الاقتصادي الصيني عبر مشاريع البنية التحتية والطاقة.

٤- استمرار الهشاشة الأمنية في المناطق الغربية والشمالية .

٥- تنامي الضغوط الشعبية الداخلية بسبب تردي الخدمات والفساد .

٦- احتمال بروز طبقة سياسية جديدة تتبنى مفهوم الحياد الإيجابي العراقي، وهو توجه يجمع بين الواقعية والمصلحة الوطنية.

٧- بروز سيناريوهات للأمن العراقي منها السيناريو المعتدل وفق تعاون محدود مع واشنطن دون استفزاز إيران مع تعزيز قدرات الجيش العراقي تدريجيًا و السيناريو المتشائم وهو تصاعد العنف بين الفصائل وتفكك التحالفات السياسية، وتراجع الثقة بالحكومة المركزية.

والسيناريو المتفائل وهو توظيف الضغط الأميركي لتعزيز إصلاح المؤسسات الأمنية والسياسية الداخلية، وتحقيق توازن مستدام بين واشنطن وطهران.

٨ - الآثار الاقتصادية: تأثير العقوبات على إيران ستتأثر السوق العراقية بسبب الترابط الاقتصادي مع إيران خصوصاً في مجالات الكهرباء والمواد الغذائية وبتذبذب أسعار النفط بسبب أي توتر في الخليج سيرفع الأسعار مؤقتًا لكنه يضر بالاستقرار المالي العراقي على المدى المتوسط، اضافة إلى تحديات جذب الاستثمارات إذ ان ارتفاع المخاطر الأمنية والسياسية سيقلل من رغبة الشركات الأجنبية في دخول السوق العراقية ، وتُظهر السيناريوهات الثلاثة أن مستقبل العراق والشرق الأوسط في ظل ولاية ترامب الثانية سيكون رهينا بقدرة الأطراف الفاعلة على إدارة التوازنات المعقدة بين القوى الدولية والإقليمية فبينما يوفّر سيناريو الاستقرار النسبي فرصة لإعادة البناء الاقتصادي والسياسي، يحمل سيناريو التصعيد خطر الانفجار الأمني والانقسام الداخلي، في حين يمنح سيناريو التوازن المتعدد فرصة تاريخية للعراق لتبنّي سياسة خارجية مستقلة وإن تحقيق السيناريو الأفضل يتطلب من العراق تفعيل أدوات الحوكمة الرشيدة وتعزيز استقلال قراره الوطني وتطوير شراكات متعددة الاتجاهات بما يضمن مصالحه الوطنية .

الخاتمة:ـ

إن دراسة مستقبل الشرق الأوسط في ضوء عودة دونالد ترامب إلى الحكم عام ٢٠٢٥ تمثل محاولة علمية لاستشراف مسار السياسة الأميركية في واحدة من أكثر المراحل حساسية في العلاقات الدولية المعاصرة و لقد أظهرت المعطيات البحثية والتحليلية إن عودة ترامب لا تعني مجرد تغيير في القيادة السياسية الأميركية بل هي تحول في فلسفة إدارة النفوذ الأميركي في المنطقة نحو نموذج جديد يجمع بين الواقعية الاقتصادية والانكفاء العسكري مع اعتماد النفوذ الانتقائي بدل السيطرة الشاملة ، لذا فإن الشرق الأوسط يشهد منذ مطلع عام ٢٠٢٥ إعادة تشكيل تدريجية لموازين القوى الإقليمية ، فالولايات المتحدة لم تعد تسعى إلى فرض هيمنتها الكاملة بقدر ما تهدف إلى إدارة مصالحها الحيوية بأقل كلفة ممكنة من خلال توظيف التحالفات الثنائية والضغوط الاقتصادية والسياسية ، ويأتي العراق في مقدمة الدول التي تتأثر بهذه التحولات باعتباره نقطة التقاء بين المحاور المتنافسة المحور الأميركي والمحور الإيراني والمحور العربي الخليجي إضافة إلى الحضور المتنامي لكل من الصين وروسيا ، لقد بيّن البحث عبر مطالبه الثلاثة أن السياسة الأميركية في الولاية الثانية لترامب تقوم على أسس متعددة الأبعاد منها إعادة تعريف مفهوم الحلفاء والأعداء وفق معيار المنفعة الاقتصادية والسياسية لا وفق الالتزامات التاريخية أو القيم الديمقراطية والتركيز على تقليص الوجود العسكري المباشر مع تعزيز النفوذ الاستخباراتي والأمني غير المرئي و إعادة صياغة العلاقات مع دول الخليج وإسرائيل ضمن إطار التطبيع الاقتصادي والأمني وتشديد الضغوط على إيران عبر أدوات مالية ودبلوماسية من دون انزلاق إلى حرب شاملة وهذه السمات مجتمعة تؤسس لما يمكن تسميته بمرحلة ما بعد الهيمنة الأميركية الكاملة حيث تتحول واشنطن من دور القائد المهيمن إلى المنسق الدولي للمصالح ، وإن مستقبل الشرق الأوسط في ظل ولاية ترامب الثانية مرهون بقدرة دوله والعراق في مقدمتها، على فهم التحولات الكبرى في النظام الدولي والتكيف معها بذكاء ومرونة فالإدارة الأميركية الجديدة لن تكون قوة حامية بل شريكا انتقائيا يسعى لتحقيق مصالحه أولا ، أما الدول التي ستنجح في بناء استراتيجيات وطنية واقعية تقوم على التوازن والانفتاح الاقتصادي فستتمكن من تحويل التحديات إلى فرص ، لذا فإن العراق إذا استطاع إعادة بناء مؤسساته السياسية والاقتصادية قد يمتلك الإمكانية للتحول إلى قوة توازن إقليمي فاعلة تسهم في صياغة شرق

أوسط جديد يقوم على التعاون الاقتصادي لا على الصراعات الأيديولوجية وبذلك يكون عام 2025 نقطة انطلاق نحو شرق أوسط براغماتي يتحدد فيه النفوذ بالمصالح وتلعب فيه الدول مثل العراق دورا محوريا في حفظ الاستقرار الإقليمي

الاستنتاجات:

١- تغير نمط النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط إذ لم تعد تعتمد على القوة الصلبة (العسكرية) بل اتجهت إلى مزيج من القوة الذكية التي تمزج بين الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والردع المحدود وقد ساهمت هذه السياسة في خلق فراغ نسبي في بعض مناطق النفوذ التقليدي سمح لقوى مثل الصين وروسيا وتركيا وإيران بتعزيز حضورها.

٢- الشرق الأوسط في مرحلة انتقالية طويلة إذ يمرّ بمرحلة تحول هيكلي في النظام الإقليمي بحيث لم تعد التحالفات ثابتة كما كانت قبل ٢٠١٦ بل أصبحت ديناميكية وقائمة على المصالح اللحظية ويُتوقع أن تستمر هذه المرحلة حتى نهاية ٢٠٣٠.

٣- العراق في قلب الصراع الجيوسياسي للتنافس الأميركي - الإيراني وساحة اختبار لمستقبل الدولة الوطنية ورغم التحديات العديدة التي يواجهها فإن موقعه الجغرافي وثرواته النفطية ووزنه الديموغرافي يمنحانه فرصة فريدة للعب دور الموازن الإقليمي.

٤- تراجع فكرة الشرق الأوسط الكبير واستبدالها بفكرة الشرق الأوسط الاقتصادي إذ تُظهر التوجهات الأميركية الجديدة تخلّيها عن مشروع الشرق الأوسط الديمقراطي لصالح شرق أوسط اقتصادي آمن يُدار من خلال شبكات التجارة والطاقة والأمن السيبراني.

٥- تصاعد الدور الصيني والروسي إذ أدت سياسة الانكفاء الأميركية إلى فراغ استراتيجي استغلته الصين لتعزيز مبادرة الحزام والطريق وروسيا لتوسيع نفوذها في مجالي الطاقة والدفاع وهذا التحول يُمهّد لنظام دولي متعدد الأقطاب في المنطقة.

٦- تحولات داخلية محتملة في العراق إذ ان استمرار الانقسام السياسي وتضارب المصالح قد يُنتج موجة جديدة من الإصلاح السياسي تقود إلى إعادة صياغة العقد

الاجتماعي في البلاد بحلول عام ٢٠٢٩، وقد تظهر نخب جديدة أكثر ميلا إلى الحياد الإيجابي والواقعية السياسية خصوصاً في أوساط الشباب.

٧- الاقتصاد كأداة نفوذ جديدة إذ لم تعد الولايات المتحدة تُمارس نفوذها عبر القواعد العسكرية فقط، بل عبر التحكم في سلاسل الإمداد والطاقة والتحويلات المالية ما يجعل الاقتصاد أحد أدوات السياسة الخارجية الأساسية.

٨- السياسة الأميركية المقبلة ستتسم بانتقائية واضحة وتراجع الالتزام الأمني المباشر وان العراق سيواجه ضغوطًا مضاعفة في علاقاته مع كلٍّ من واشنطن وطهران واحتمالية تاثر الاقتصاد العراقي أمام التقلبات النفطية والعقوبات الإقليمية.

التوصيات:

انطلاقًا من نتائج هذا البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الإستراتيجية التي تُسهم في تعزيز موقع العراق وتحسين استقراره في ظل المتغيرات الجارية:

١- تبني سياسة الحياد الإيجابي الواقعية إذ ان على العراق أن يتبنى سياسة تقوم على مبدأ الانفتاح على جميع القوى الدولية دون الانحياز الكامل لأي محور، مستفيدا من موقعه الجيوسياسي ليكون جسر تواصل لا ساحة صراع.

٢- إعادة هيكلة العلاقات مع أمريكا وإيران ودول الخليج والمنطقة.

٣- تحييد الصراع الأميركي- الإيراني داخل الساحة العراقية ويتطلب ذلك إصلاح مؤسسات الدولة وتعزيز سلطة القرار الوطني بحيث لا تُستخدم الأراضي العراقية كمنصة لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى.

٤- الاستفادة من التنافس الدولي بين واشنطن وبكين وموسكو وأستثمار هذا التنافس عبر تنويع مصادر الاستثمار والتكنولوجيا من دون أن يقع في فخ التبعية لأي طرف.

٥- تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي إذ ينبغي للعراق أن يعمل على توسيع شراكاته مع دول المنطقة ضمن مشاريع إقليمية للطاقة والنقل ما يعزز استقلاله الاقتصادي.

٦- تطوير القدرات الوطنية في مجال الدراسات المستقبلية إذ على الجامعات ومراكز البحوث العراقية أن تُعزز قدراتها في التحليل الاستراتيجي والاستشراف السياسي لتقديم دعم علمي لصانع القرار في مواجهة المتغيرات السريعة.

٧- الاستثمار في التحول الرقمي والطاقة النظيفة لأن الاقتصاد العالمي يتجه نحو التحول التكنولوجي و يجب أن يضع العراق خطة وطنية للطاقة المتجددة والتقنيات الرقمية لتقليل الاعتماد على النفط كمورد وحيد .

٨- تعزيز الدور الدبلوماسي الوسيط وأستثمارعلاقاته المتوازنة مع إيران وأمريكا ودول الخليج ليؤدي دورالوسيط الإقليمي في حل النزاعات خاصة في الملفات الأمنية والطاقة.

٩- إعداد خطة أمنية وطنية لتحديث المؤسسات الامنية والعسكرية خلال خمس سنوات.

١٠- تبنّي دبلوماسية مرنة تُراعي مصالح جميع الشركاء.

١١- إطلاق برنامج اقتصادي تنموي بشفافية عالية.

١٢- تفعيل برامج المصالحة الوطنية لتعزيز الاستقرار الداخلي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والمراجع الأكاديمية العربية:

١- علي عبد الرحمن الحمداني، الولايات المتحدة والسياسة في الشرق الأوسط تحولات واستراتيجيات (بغداد: دار الرواد، 2023).

٢- فاضل حسين الشمري، العراق والتحولات الإقليمية بعد عام 2003 (النجف: مركز دراسات المستقبل،2021)

٣- محمد عبد الله ناصر،العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد(القاهرة: دار الفكر العربي، 2020)

٤- باسم كاظم العزاوي، الأمن الإقليمي في الخليج العربي الواقع والتحديات المستقبلية (بغداد: جامعة النهرين، 2022)

٥- حسن جاسم الربيعي، الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط بعد٢٠١٦ دراسة في التوجهات والمصالح (عمان: دار جليس الزمان، 2024)

٦- نزار عبد القادر السامرائي، السياسة الخارجية الأميركية بين النظرية والتطبيق (بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2022)

٧- إبراهيم مصطفى، العراق والسياسة الأميركي قراءة تحليلية للعلاقات الثنائي2003-2023 (بغداد: مركز البيان للدراسات، 2024)

٨- قيس عبد الكريم الجميلي، إيران والعراق في ميزان النفوذ الأميركي بعد الانسحاب من أفغانستان (البصرة: جامعة البصرة، 2023)

٩- أحمد حسن الزبيدي، الاستراتيجية الأميركية في إدارة الصراعات الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2021)

ثانيا: تقارير مراكز الأبحاث الدولية (2025-2024)

1- U.S. Policy in the Middle East under Trump Realignment or Retrenchment brookings institution washngton d.c (2025)

2- and trump ,the Washington institute for near east policy (2025) ،the Future of U.S -Iraq Relations

3- Iraq and the New Middle East Security Landscape

Center for Strategic and International Studies (CSIS)(2025)

4-Regional Realignments in Trump Second Term: Challenges for Arab States , Middle East Institute (MEI) (2025)

5-Energy, Security, and Power Competition in the Post-2025 Middle East , Atlantic Council(2025)

Iran,' 6-Proxies in Iraq The Trump Doctrine Revisited

Foundation for Defense of Democracies (FDD)(2025)

7-Strategic Futures in the Middle East U.S. and Regional Scenarios through 2030 , RAND Corporation(2024)

8- Iraq in a Multipolar World: Policy Options and National Interests , Baidar Center for Planning and Strategic Studies(2025)

9-Economic Prospects for Iraq: Opportunities amid Uncertainty , World Bank(2025)

١٠- مركزالبيان للدراسات والتخطيط، العراق وإدارة ترامب الثانية التحديات والفرص، بغداد، ٢٠٢٥.

١١- مركز القرن (Foundation Century The)، خيارات الفصائل المسلحة الشيعية في العراق، بيروت، 2025.

١٢- مجلس الأطلسي (Council Atlantic)، التوازنات النفطية في ظل السياسات الأميركية الجديدة، واشنطن، 2025.

١٣ - العلاقات الامريكية العراقية فيعهد ترامب بين الماضي والمستقبل ، مركز شاف للازمات والدراسات المستقبلية، ٢٠٢٥.

١٤- نظرة سياسية على استراتيجية ترامب الثانية في الشرق الاوسط الاستمرارية أو التصعيد، مركز ابحاث العالم، ٢٠٢٤.

رابعًا: المقالات العلمية والدوريات المحكمة

١- أحمد عبد الكريم السعدي، التنافس الأميركي- الإيراني في العراق قراءة في متغيرات المرحلة الجديدة، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 19، العدد 2 ، 2024 ، بغداد، ص 78-55

٢ - مروة جليل صالح، السياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب من الواقعية الاقتصادية إلى الانكفاء الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 223 ، 2023 بغداد، ص 130- 150

٣- سماح مهدي صالح العلياوي، سياسة دونالد ترامب الخارجية نحو قضايا إستراتيجية في الشرق الأوسط الملف النووي الإيراني نموذجا ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد1، العدد 78(A)، 2025، ص 269- 302

٤- بخاري حيدر رضوان ، تقييم الاثار العالمية لولاية ترامب الثانية ، مجلة كلانتيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٢٥ ، ص ٥١-٦٣.

خامسًا: المصادر الإلكترونية والمواقع الرسمية

١- موقع البيت الأبيض الرسمي.gov Whitehouse Trump' for Agenda Term Second s Foreign Affairs and Middle East Policy ، تم الاطلاع عليه في مايو 2025.

٢- موقع وزارة الخارجية الأميركية state .gov and Iraq on Statements Policy U.S. Regional Stability, 2025

٣- موقع وكالة رويترز. Reuters com تقارير حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (2024-2025).

٤- موقع الأمم المتحدة un , org Reconstruction and Stability Iraq on Reports UN (2024-2025).

٥- موقع قناة الجزيرة. ملف خاص: السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط بعد انتخابات 2024.

٦- موقع Arabic BBC تحليل عودة ترامب وتأثيرها على النظام الإقليمي العربي.

٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مجلة الأهرام ، القاهرة، موجز تقديرات الموقف - رئاسة ترامب الثانية ومستقبل العراق، يناير ، 2025

٨- وكالة رويترز (Reuters)، العقوبات الأميركية وتأثيرها على الأسواق الإقليمية، لندن، 2025.

سادسًا: وثائق وبيانات رسمية

١- وزارة الخارجية العراقية، بيان حول العلاقات العراقية-الأميركية في ضوء التغيرات السياسية الأميركية، بغداد، شباط 2025.

٢- وزارة النفط العراقية، تقرير الطاقة الوطني السنوي 2025، بغداد، نيسان 2025.

٣- مجلس الأمن القومي الأميركي، تقرير التوجهات الإستراتيجية للشرق الأوسط 2030-2025. واشنطن، مارس 2025.

٤- مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD)، المؤشرات الأمنية والسياسية في العراق بعد 2025، واشنطن، 2025.

٥- العلاقة الامريكية العراقية في ظل ولاية ثانية لترامب ، مؤشر اكسفورد للجاهزية الحكومية (gari) تحليل البيانات والتغلب على العقبات ، دراسة حالة العراق ، ٢٠٢٥.

٦- تصريح وزير الخارجية العراقي في اجتماع بمعهد واشنطن في ٢٩ ابريل ٢٠٢٥، العلاقات الامريكية العراقية ركيزة اساسية للاستقرار والتنمية.